في تقرير للأمم المتحدة

أكثر من 13 مليون يمني يعانون المجاعة

تتفاقم معاناة اليمنيين المعيشية بشكل مرعب حيث أصبح أكثر من نصف سكان اليمن يواجهون مجاعة حقيقية جراء فشل حكومة الوفاق عن تحمل مسؤولياتها الوطنية تجاه الشعب اليمني، فخلال عامين منذ تولي المشترك رئاسة الحكومة ونصف حقائبها تتوالى سياسة تجويع الشعب ونهب ثرواته ومصادرة حقوقه وتجيير المساعدات والقروض لأنشطة حزبية.. هذا خلافاً الى وقف كل المشاريع الخدمية والتنموية في البلاد وتدمير مؤسسات الدولة وإشاعة الخوف والرعب بين المواطنين وتمويل اليمن الى ساحة للقتلة والارهابيين يتحركون فيها دون خوف.

كتب/ جمال مجاهد

وفي آخر إحصائيات دولية تحذر من المجاعة الخطيرة التي يواجهها الشعب اليمني فقد قدّرت الأمم المتحدة عدد الأشخاص اليمنيين الذين هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية بنحو 13,1 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد.

وقال تقرير "المراجعة النصفية لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2013"- حصلت عليه "الميثاق"- إن شركاء العمل الإنساني وهم 50 منظمة دولية ومحلية يستهدفون 7,7 مليون شخص لمدة سنة لأسباب تتعلق بالقدرة على الوصول والأوضاع الأمنية وقدرات التنفيذ والقيود المفروضة على الموارد.

ويتضمّن هذا العدد 4,4 مليون شخص يعانون من انعدام شديد في الأمن الغذائي، و 690,9 ألف طفل تحت سن الخامسة مصابون بسوء التغذية، و2,6 مليون شخص متضررون بشدة من تدني مستويات الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، و 500,8 ألف طفل يحتاجون إلى الحماية، وأكثر من 299 ألف شخص من النازحين، وأكثر من 232 ألف شخص من العائدين، و150 ألف شخص من سكان المجتمعات المحلية التي تستضيف النازحين.

وذكر التقرير أن فجوة تمويل الاحتياجات الإنسانية تبلغ 432,7 مليون دولار وبنسبة 62% من إجمالي متطلبات التمويل للخطة البالغة 702,3 مليون دولار، فيما بلغت المتطلبات التي تم تغطية تمويلها 269,5 مليون دولار وبنسبة 38% فقط.

وأوضح التقرير الذي أصدره أخيراً مكتب تنسيق الشئون الإنسانية بصنعاء التابع للأمم المتحدة أن سياق الاحتياجات الإنسانية ونطاقها في اليمن ظل دون تغيير كبير وذلك منذ أن نشرت خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2013م، وبالنسبة للتحسينات في القدرة على الوصول والأمن في بعض المناطق فإنها "تعتبر مشجعة".

وأفاد التقرير بأنه لم يطرأ أي تغيير على جوهر الإستراتيجية العامة لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام 2013م ولفت إلى أن الغايات التوجيهية للعمل الإنساني لبقية العام تتمثّل في إنقاذ الأرواح ومنع حدوث زيادة إضافية في معدلات الوفيات بين السكان من ذوي الاحتياجات الإنسانية من خلال توفير التغذية والمياه والصرف الصحي والخدمات الصحية الأولية والمساعدات الغذائية، وتعزيز قدرات المرونة والصمود والإنعاش المبكر عن طريق تحسين الأصول الزراعية والأصول غير الزراعية لسبل العيش، وتعزيز الاستجابة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتحسين حماية الفئات الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات.

وتنفّذ الخطة من خلال 11 مجموعة قطاعية هي مجموعات "إدارة وتنسيق المخيمات والإيواء والمواد غير الغذائية، التنسيق والخدمات المشتركة، الإنعاش المبكر، التعليم، الأمن الغذائي والزراعة، الصحة، الإمداد اللوجستي، المجموعة متعددة القطاعات (اللاجئين وطالبي اللجوء والهجرة)، التغذية، الحماية، المياه والنظافة والصرف الصحي".

وأشار التقرير إلى أن شركاء العمل الإنساني التزموا بتنويع وعاء المشاركة من المانحين ليشمل دول الخليج والقطاع الخاص لتمويل هذه المتطلبات من التمويل، كما قام الشركاء كذلك بتحديد الأنشطة الأكثر أهمية بالنسبة لبقية العام ضمن المشاريع ذات الأولوية العالية في محاولة لتسهيل قرارات التمويل.

وأضاف: "تمثل التحسينات الأخيرة على الرغم من هشاشتها فرصة هامة لنقل اليمن من مرحلة الأزمة إلى مرحلة أقرب إلى الانتعاش. إن الشركاء في المجال الإنساني ملتزمون بإيجاد حلول مستدامة ودائمة حيثما كان ذلك ممكناً لما تبقى من العام".

> **"الفرصة هشة لنقل اليمن من الأزمة إلى مرحلة الانتعاش**

د.الشعيبي لـ«الميثاق»:

مكونات في الحكم الرشيد والعدالة الانتقالية والقضية الجنوبية تعرقل الحوار

تعليق اجتماعات فريق القضية الجنوبية الى أجل غير مسمى

المؤتمر لن يحضر أي اجتماع لفريق الحوار اذا لم يتم حذف القضايا المخالفة للمبادرة

نسخ تقرير صعدة التي وزعت غير المسودة المتوافق عليها

تغيير مضامين تقرير صعدة كانت وراء إغلاق الجلسة أمام الإعلام

فشلت اللجنة المصغرة التابعة لفريق الحكم الرشيد بمؤتمر الحوار الوطني من التوصل الى اتفاق حول مناقشة وإقرار المادة المقدمة من لجنة التوفيق كمادة بديلة لما يسمى بالعزل السياسي والحصانة التي يعتبر المساس بها نسفاً للتسوية السياسية وللمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن التي تعد المرجعيات للحوار.. بينما تحولت الجلسة العامة المفتوحة والتي خصصت لقراءة ما يسمى بالتقرير النهائي لفريق صعدة الى جلسة مغلقة بعد حالة هرج ومرج نتيجة الانتقادات الحادة التي وجهت للرئاسة بسبب الأخطاء التي بني عليها التقرير ابتداء من اجراءات التصويت عليه مروراً بالأخطاء القانونية الفظيعة وتضارب توصياته- وليس مواده- وانتهاء بالمضمون الذي جاءت بها (59 توصية) وليس مواد ونصوص قانونية كما يتحدث التقرير. و قال الدكتور يحيى الشعيبي رئيس فريقي ممثلي المؤتمر الشعبي العام وتكتل احزاب التحالف الوطني في مؤتمر الحوار، لـ«الميثاق»: ان اجتماعا عقده الفريق المصغر للحكم الرشيد، امس الاحد، في مقر مؤتمر الحوار استمر حتى الساعة الرابعة مساء لم يتوصل فيه الفريق الى نتيجة. وأضاف» ان الفريق لم يتفق على مناقشة المادة التي اقترحتها لجنة التوفيق على ان تكون بديلة لما تسمى بمادة العزل».

وأكد الشعيبي- الممثل الوحيد للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف في لجنة التوفيق وهيئات مؤتمر الحوار الوطني الشامل- ان لجنة التوفيق ألغت مادة العزل السياسي، واقترحت مادة بديلة على الفريق المصغر مناقشتها واقرارها تتعلق بالشروط الواجب توافرها فيمن يتولى المناصب القيادية العليا (منصباً رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة).

واعتبر الشعيبي تعمد ممثلي بعض المكونات داخل فريق الحكم الرشيد على استمرار طرح موضوع العزل السياسي رغم إدراكهم انه مخالف للمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية وقراري مجلس الأمن الدولي، ويهدف الى إفشال مؤتمر الحوار حتى لا يصل الى مخرجات تتجاوز باليمن مرحلة اللادولة وحالة الفوضى والانفلات الامني الذي تعيشه البلاد اليوم.

وقال»ان المكونات التي تثير قضايا ومواضيع لا جدوى من اثارتها ولا تخدم الحوار الوطني، انما ارادت من وراء ذلك ممارسة المزيد من الابتزاز السياسي وتحقيق مكاسب حزبية قبل انتهاء الحوار والتصويت على مخرجاته وقراراته «. مؤكداً أن اجتماعات الفريق المصغر ليومين متتالين فشل في التوصل الى اتفاق يقر إلغاء مادة العزل السياسي والبدء بمناقشة المادة البديلة المقدمة من لجنة التوفيق، مشيراً الى أن تلك القوى- للأسف- تريد مناقشة شروط تولي المناصب القيادية لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة مع ابقاء مادة العزل السياسي، وكأنها تريد اقرار المادتين.

مشيراً الى ان الاشكاليات تكمن في القضايا المثارة والمواضيع التي تخالف مرجعيات الحوار الوطني داخل فرق مؤتمر الحوار الثلاث(الحكم الرشيد، العدالة الانتقالية وفريق القضية الجنوبية) والتي يرفضها المؤتمر واحزاب التحالف وعدد من ممثلي المكونات الأخرى والتي لا تزال قائمة وبالتالي لاتزال تلك القوى تعمل على عرقلة وإعاقة مؤتمر الحوار.

وحول عودة ممثلي المؤتمر والتحالف الى اجتماعات بقية الفرق التي علق مشاركته فيها، قال القيادي المؤتمري» ان الفريق المصغر في العدالة الانتقالية لا يزال يعاني من نفس الاشكالية السابقة ولم يتوصل حتى الان الى التوافق واقرار تقريره النهائي وتقديمه للجلسة العامة الثالثة. في الوقت الذي لايزال اجتماعات الفريق المصغر(8+8) المنبثق عن فريق القضية الجنوبية غير محدد موعد استئناف اجتماعاته.

واضاف» انه لم يتم حتى اللحظة ابلاغ ممثلي المؤتمر في اللجنة المصغرة بالقضية الجنوبية» لحضور الاجتماع.. مؤكداً أن ممثلي المؤتمر لن يحضروا اياً من هذه الاجتماعات في حال ظلت نفس القضايا والمواضيع التي يعترض عليها المؤتمر واحزاب التحالف ومكونات اخرى موجودة لم يتم حذفها.

وبشأن التقرير المتعلق بقضية صعدة والذي تم قراءته امس، قال» سيبدأ اليوم الاثنين مناقشة التقرير بعد ان تمت قراءته امس الاحد، وسيتم طرح الملاحظات عليه من قبل اعضاء مؤتمر الحوار وبالتالي اعادته الى الفريق لكي يستوعب تلك الملاحظات في التقرير واعادة تقديمه بصيغته النهائية الى الجلسة العامة الختامية لمناقشته والتصويت عليه».

وكان مكون المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف وممثلو عدد من المكونات داخل الفريق المصغر لقضية صعدة، اعترض على الشكل والمضمون للتقرير النهائي والإجراءات التي اتبعها الفريق في اقراره.

مشيراً الى أن نسخ التقرير التي وزعت امس على اعضاء الحوار في القاعة غير المسودة التي توافق عليها بين اعضاء الفريق ووقعت من قبلهم باستثناء التوصيتين(32،31)- في اجتماعات اليوم الاول، وهذا ما أكد مقرر فريق قضية صعدة، الذي عبر عن اسفه، عندما صعد بالامس الى منصة قاعة استئناف اعمال الجلسة الختامية لمؤتمر الحوار ليقرأ التقرير، لكنه عندما وجد انه مختلف عن المسودة التي اقرت في مساء اليوم الاول، معرباً عن اسفه للتغيير الذي طال التقرير، مؤكداً ان التقرير الذي وزعت نسخه منه في القاعة ليس هو التقرير الذي اقره الفريق- السبت، وأعلن اعتذاره عن قراءة التقرير وغادر المنصة للتو، لتتحول الجلسة العامة المفتوحة الى جلسة مغلقة ممنوع على الاعلام حضورها.